المحاضرة الاولى

مقدمة :

مقرر **<u>الاقتصاد الكلي</u>** يُعني بموضوعات هي مثار اهتمام الجميع و دائماً ما يتم تناولها في الصحف و التلفزيون و غيرها من الوسائط بل و حتى في المجالس و ذلك باعتبارها موضوعات تهم الجميع **كقضايا الناتج الاجمالي و الدخل القومي و التضخم و العطالة و الدعم الحكومي** .... الخ ، و من هنا نؤكد انه و بنهاية مقرر الاقتصاد الكلي ستزيد الحصيلة المعرفية بطيف واسع من القضايا الاقتصادية الهامة للدارسين و الدارسات

الاطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد الكلي :

- ماهو الاقتصاد الكلي ؟

<u>تعريف علم الاقتصاد :</u>

و لنبدأ بالتذكير بتعريف علم الاقتصاد الذي يتفق عليه معظم الاقتصاديين و الذي عرّف الاقتصاد على انه :

العلم الذي يدرس السلوك البشري تجاه تلبية الحاجات البشرية غير المحدودة باستخدام المتاح من الموارد الاقتصادية النادرة .

<u>المشكلة الاقتصادية :</u>

يتضح من هذا التعريف ان طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهاا جميع المجتمعات ، بدرجات متفاوتة ، تتمثل في :

- وجود كمية محدودة من الموارد الاقتصادي .
- تقابلها حاجات غير محدودة من السلع و الخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في الحصول عليها .

تُقسم النظرية الاقتصادية تسهيلاً لدراستها الى :

- النظرية الاقتصادة الجزئية (الاقتصاد الجزئي)
- النظرية الاقتصادية الكلية (الاقتصاد الكلي)

<u>الاقتصاد الجزئي :</u>

يدرس الاقتصاد الجزئي النظرة الاقتصادية على مستوى وحدة اتخاذ القرار : أي على مستوى المستهلك او المنشأة و كيف تتفاعل هذه الوحدات في سوق كل سلعة او خدمة فتحدد سعرها و كميتها المنتجة و كيف تتفاعل في أسواق عناصر الانتاج فتحدد أسعار كل عنصر من عناصر الانتاج .

<u>الاقتصاد الكلي :</u>

يدرس الاقتصاد الكلي النظرية الاقتصادية على المتسوى الكلي التجميعي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي و الناتج او العرض الكلي و المستوى العام للأسعار و التضخم و مستوى العمالة و النمو الاقتصادي .

الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي :

- دراسة و تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي للدولة و الدخل القومي .
- يتناول مكونات الطلب الكلي (الأنفاق الكلي) في الاقتصاد كما يتناول العرض الكلي (الناتج الكلي) من السلع و الخدمات ، و من ثم يبحث في كيفية تحديد الدخل التوازني .
- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية و المالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- تحليل و دراسة المشكلات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالتضخم و البطالة و محاولة تقديم الحلول الخاصة بها ، كما يدرس المشالكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات .

حُروف أنثوية

المحاضرة الثانية

مفاهيم أساسية :

التدفق الدائري للأنفاق و الدخل :

من المهم معرفة و تفهم الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الكلي ، و العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، لما لذلك من ضرورة لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية و خارجية .

- يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي البلد معين على تدفق **الدخل و الإنتاج** بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأربعة :

- قطاع المستهلكين
- قطاع المنتجين
- القطاع الحكومي
- القطاع الخارجي

لأجل التبسيط نستخدم نموذج لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط :

١- القطاع العائلي (المستهلكين)
٢- قطاع منشآت الأعمال (المنتجين)

حيث يتم التبادل بينهما في سوقين :

١- سوق عوامل الإنتاج أو الموارد
٢- سوق السلع و الخدمات

(مع افتراض عدم وجود مدخرات بواسطة القطاع العائلي)

- يحصل جمهور المستهلكين على الدخول النقدية لقاء خدمات الموارد الإنتاجية (عوامل الإنتاج) التي يقدمها إلى قطاع المنتجين ، و تقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل هذه الموارد إلى سلع و خدمات و بيعها إلى المستهلكين لقاء الحصول على مجموع الدخول النقدية التي تغطي تكاليف عناصر الإنتاج .

و تمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي ، كما يتضح من الشكل التالي .

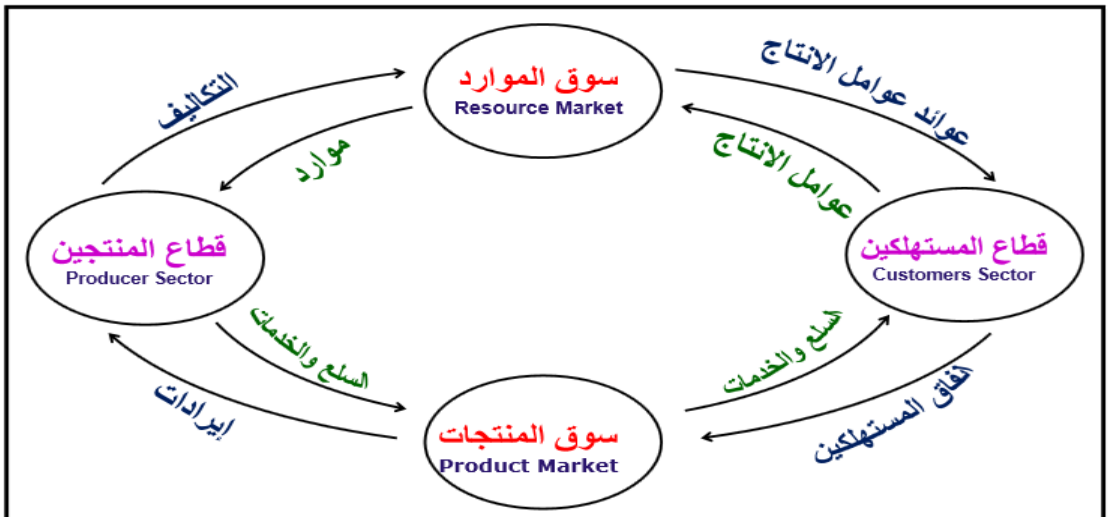

التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي (عوائد عناصر الإنتاج) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

تحديد أسعار عوامل النتاج و أسعار السلع و الخدمات :

تتحدد أسعار أو عوائد عوامل الإنتاج في سوق الموارد في الجزء العلوي من الشكل حيث يمثل قطاع المنتجين جانب الطلب بينما يمثل قطاع المستهلكين جانب العرض في ذلك السوق .

كذالك ، تتحدد أسعار السلع و الخدمات في سوق المنتجات في الجزء السفلي من الشكل ، حيث يمثل قطاع المستهلكين في هذه الحالة جانب الطلب ، بينما يمثل قطاع المنتجين جانب العرض ، و يكون الاقتصاد في حالة توازن دائماً لأن الدخل الكلي يعادل الإنفاق الكلي في هذه الحالة .

حرية السوق و الكفاءة الاقتصادية :

كان الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين القدماء أن آلية السوق الحر أو ما اصطلح على تسميته " **اليد الخفية** " تكفل تحقق المصالح أو الأهداف الخاصة لأطراف السوق (مستهلك يسعى لتعظيم منفعة و منتج يسعى لتعظيم أرباحه)

و تضمن تحقق الكفاءة في الإنتاج

في حالة **التدخل الحكومي** الذي يحد من عمل آلية السوق (اليد الخفية) أي قدرة الأسواق على تحديد أسعار السلع و الخدمات يكون هناك تدني في الكفاءة و تراجع في رفاهية المجتمع . كما كان الحال في الاقتصادات المخططة مركزياً (دول الاتحاد السوفيتي سابقاً) . **ولكن متى يكون تدخل الحكومة أمر واجب و ضروري ؟**

التدخل الحكومي :

بالرغم من حديثنا عن قدرة آلية السوق الحر على تحقيق التخصيص الأمثل أو الكفء للموارد و بالتالي في تحقيق الكفاءة في الإنتاج إلا أن هناك حالات خاصة تفشل فيها آلية السوق الحر في تحقيق ذلك ، الأمر الذي يستوجب التدخل الحكومي ، **نذكر من هذه الحالات باختصار ما يلي :**

حالة السلع و الخدمات العامة :

السلع العامة هي تلك التي :

- تستهلك جماعياً .
- و متى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع ولا يمكن حرمان أحداً من استهلاكها .
- و تقدم دون مقابل .

- هذه السلع و الخدمات العامة مثل الطرق العامة و البث الإذاعي و التلفزيوني (غير المشفر) و الأمن و الدفاع ...الخ ، لا يُقدم على إنتاجها القطاع الخاص لعدم قدرته على بيعها لمن يدفع السعر و منعها عن الآخرين كما هو الحال في حالة السلع الخاصة (كالسيارات و الغذاء و الثياب و ....الخ) .
- فنقول أن السوق الحر يفشل في تقديم السلع العامة ولا بد من تدخل الحكومة لتقديمها لأن الحكومة وحدها قادرة على تحصيل القيمة من الجميع عن طريق فرض الضرائب .

حالة التأثيرات الخارجية :

حالات التأثيرات الخارجية هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية (**غير مقصودة**) قد تكون نافعة و **مثال** لها حالة التعليم وما يتدفق عنه من فوائد للمجتمع ، أو آثار خارجية **ضارة** و **مثال** لها حالة المصنع تسبب الغازات المنبعثة منه التلوث البيئي .

- في مثل هذه الحالات ، إذا ترك الأمر لآلية السوق فأنها تفشل في تحفيز صاحب الأثر الخارجي النافع مما يقلل من رغبته في الاستمرار في تقديم نفعه إلى المستوى الذي يفضله المجتمع . و كذلك يفشل السوق الحر في محاسبة صاحب الأثر الضار مما يدفعه إلى التمادي في نشاطه بأكثر مما تمليه المصلحة العامة للمجتمع .
- و هنا يأتي التدخل الحكومي حيث أنه لو ترك الأمر لآلية السوق فانه سيكون هناك فقد في كفاءة تخصيص الموارد لأن الموارد توجه بأكثر مما يجب في حالة التأثيرات الخارجية الضارة ، و يقل تخصيصها في حالة الأنشطة ذات التأثيرات الخارجية النافعة .
- تدخل الحكومة عن طريق الضرائب على الإنتاج أو عن طريق اللوائح و القوانين للحد من نشاط مثل هذه الصناعة الملوثة للبيئة فتحد من مسويات أنتاجها بحيث لا يتعدى التلوث البيئي المستوى الأمثل من وجهة نظر المجتمع . كما يحتاج الأمر إلى تدخل الحكومة لتحفيز الأنشطة ذات المنافع الخارجية عن طريق تقديم الدعم للتوسع فيها .

حالة الاحتكار الطبيعي :

يحدث الاحتكار الطبيعي عندما تنفرد منشأة كبيرة واحدة بالسوق و غياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة أنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج و خفض أسعار البيع إلى مستويات غير كافية لتغطية تكاليف الإنتاج للمنشآت المنافسة مما يعرضها للخسارة و الخروج في النهاية من السوق .

تكون لهذه المنشأة قوة احتكارية تضر بكفاءة تخصيص الموارد و عدالة توزيع الدخل في المجتمع . و يستوجب مثل هذا الوضع تدخل الحكومة لوضع قيود على المنشأة في هذه الحالة لتحديد السعر العادل و حملها على الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق الكفاءة في الإنتاج و يعظم رفاهية المجتمع .

دور الإنفاق الحكومي :

يعتبر دور القطاع الحكومي على جانب كبير من الأهمية في التأثير في مستوى الفعالية الاقتصادية . ويسري تأثير القطاع الحكومي في الاقتصاد من خلال تحصيل الضرائب و الرسوم ، و الإنفاقات التي تقوم بها الجهات الحكومية في مختلف المجالات .

يقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين :

١- **الإنفاق الجاري :** و يشمل الإنفاق الجاري الرواتب و الأجور التي تدفعها الحكومة المركزية و الإدارات المحلية إلى العاملين في الأجهزة الحكومية من موظفين و عمال و مدرسين و أطباء و أفراد في كل من الجيش و الشرطة و غيرهم ، مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية .

دور قطاع التجارة الخارجية :

يطلق على الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات صافي الصادرات أو الميزان التجاري إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فمعنى ذلك أن القطر يتمتع بفائض تجاري و إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات ، فسيؤدي ذلك إلى حدوث عجز تجاري .

دور القطاع المالي :

لقد أفتضرنا عند تناولنا لنموذج التدفق الدائري للدخل و الإنفاق ، أن قطاع المستهلكين ينفق كل دخله ولا يدخر ، وكان ذلك للتبسيط فقط . فمن الناحية العملية ، نجد أن المستهلكين و المنتجين لا يقومون بأنفاق جميع دخولهم ، بل يدخرون جزءاً منها .

و يعتبر ذلك الجزء المدخر من أهم العوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي . تجد هذه الادخارات طريقها إلى البنوك و تمثل المصدر الرئيسي للإقراض في الاقتصاد . فالجهاز المصرفي يقوم بدور الوسيط في الأسواق المالية و ذلك بتجميع المدخرات و أعادة إقراضها .

- **الآن يمكننا إيجاز العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية لاقتصاد واقعي و التي سبق الإشارة إليها سابقاً و الممثلة في :**

- قطاع المستهلكين
- قطاع المنتجين
- القطاع الحكومي
- القطاع الخارج

في الرسم التالي :

و في اقتصاد أكثر واقعية يضم القطاع الحكومي و القطاع الخارجي بالإضافة إلى القطاع العائلي و قطاع الأعمال تتعقد الأمور قليلاً ولكن يبقى شرط توازن الاقتصاد الكلي في صيغته العامة :

(الدخل الكلي = الإنفاق الكلي)

ولكن يختلف من حيث تفاصيل مكونات الطلب الكلي . ففي النموذج رباعي القطاعات نضيف كل من **الإنفاق الحكومي (G) و صافي الصادرات (NX)** إلى مكونات الطلب الكلي ، فيصبح شرط توازن الاقتصاد على النحو التالي :

$$Y = C + I + G + NX\ (X - M)$$

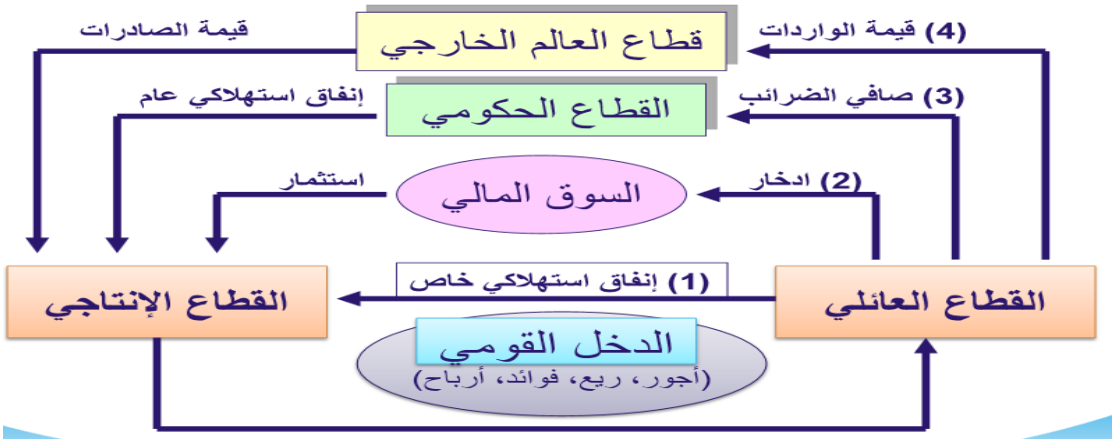

حُروف أنثوية

المحاضرة الثالثة الحسابات القومية

الحسابات القومية : هي وسيلة إحصائية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والتي تنقسم إلى :

* القطاع الزراعي.
* القطاع الصناعي.
* القطاع الخدمي.

وذلك من أجل تحديد جوانب القوة والضعف في هذه القطاعات والتنبؤ باحتمالات تأثيراتها على الاتجاهات المستقبلية للاتجاه القومي.

أن عملية جمع وتبويب الإحصاءات لمختلف الفعاليات الاقتصادية تعتبر مهمة كبيرة وشاقة ، مما يتطلب إنشاء أجهزة حكومية متخصصة يطلق عليها تسميات مختلفة، كالجهاز المركزي للإحصاء، أو دائرة الإحصاءات العامة، أو الجهاز المركزي للمعلومات، وغيرها من المسميات.

في المملكة العربية السعودية يسمى بمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات http://www.cdsi.gov.sa

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي GDP (Gross Domestic product) من أهم المؤشرات الحسابات القومية ويعمل على قياس النشاط الاقتصادي داخل دولة معينة خلال فترة زمنية معينة.

ترتيب دول العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١١

Ranking	Economy	(millions of US dollars)
1	United States	14,991,300
2	China	7,318,499
3	Japan	5,867,154
4	Germany	3,600,833
5	France	2,773,032
6	Brazil	2,476,652
7	United Kingdom	2,445,408
8	Italy	2,193,971
	...	...
20	Saudi Arabia	576,824
World		**69,981,922**

المصدر : البنك الدولي

الاسم	عدد الاصفار (الولايات المتحدة الامريكية والانجليزية المعاصرة الحديثة)
مليون	10^6
بليون مليار(عند الإنجليزية التقليدية)	10^9
ترليون	10^{12}

ترتيب الدول العربية حسب الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٠

الترتيب	الدولة	الناتج المحلي [بملايين الدولارات الامريكية]
١	المملكة العربية السعودية	434,440
٢	الامارات العربية المتحدة	239,650
٣	مصر	216,830
٤	ليبيا	178,969
٥	الجزائر	156,518
٦	قطر	127,316
٧	المغرب	101,702
٨	الكويت	94,136
٩	العراق	87,912
١٠	السودان	65,930
	مجموع الدول العربية	**2,340,000**

المصدر : البنك الدولي

الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product (GDP) : يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأنه:

القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) : لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وخلال فترة زمنية معينة.

* وسنوضح في ما يلي المفردات الجديدة الواردة في هذا التعريف:

القيمة السوقية (MARKET VALUE) : من أجل قياس الناتج من السلع والخدمات، لابد من تجميع المنتجات الزراعية كالقطن والقمح والتمر والمنتجات الصناعية كالبترول والأجهزة الكهربائية والسيارات والمنتجات الخدمية النهائية كالتعليم والصحة والنقل والسياحة وغيرها. غير أن تجميع كميات السلع المنتجة بوحداتها الطبيعية أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس.

وللتغلب على هذه المشكلة يتم قياس القيم السوقية (MARKET VALUE) وذلك بضرب الكمية المنتجة من أي سلعة أو خدمة في سعرها الجاري في السوق.

يطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية (Current Price Gross Domestic Product) و الناتج المحلي الاسمي (Nominal Gross Domestic product) أو الناتج المحلي الإجمالي النقدي (Money Gross Domestic Product) الذي يختلف عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real gross Domestic product)كما سيأتي لاحقاً.

السلع و الخدمات النهائية : تشمل السلع والخدمات النهائية (Final goods and services) السلع الاستهلاكية والصادرات (سواء نهائية أو وسيطة) والسلع الاستثمارية (آلات ومعدات ومباني).

وتختلف هذه السلع النهائية عن السلع الوسطية (Intermediate Goods) وهي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى لاستخدامها كمدخل (Input) في أنتاج سلعة أو خدمة نهائية.

الاحتساب المزدوج (double counting) : إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج السلع النهائية في حساب الناتج المحلي الإجمالي فمعنى ذلك أن تحتسب قيمة المدخلات الوسيطة مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية، ويتسبب ذلك في ارتكاب خطأ ما يعرف بالاحتساب المزدوج (Double Counting) وبالتالي تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتجميع قيم السلع والخدمات النهائية دون السلع الوسيطة.

لغرض تجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج لقيمة السلع الوسيطة عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي، يستخدم الخبراء ما يعرف بطريقة القيمة المضافة (value added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج

وللإيضاح نتابع المثال التالي :

مراحل الإنتاج (١)	قيمة الإنتاج (٢)	القيمة المضافة (٣)
١- القمح ٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٢- الطحين	٣٥٠	١٥٠
٣- الخبز	٥٥٠	٢٠٠
المجموع	**١١٠٠**	**٥٥٠**

السلع والخدمات المنتجة محلياً: للتوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطر معين يتم احتساب القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة فقط داخل الحدود الجغرافية لهذا القطر. فمثلاً، تقوم بعض الشركات اليابانية المنتجة للأجهزة الكهربائية بإنتاج بعض أنواع هذه الأجهزة في الصين، وفي هذه الحالة ، فإن قيمة هذا الإنتاج تدخل في احتساب الناتج المحلي للصين ولا تدخل في احتساب الناتج المحلي لليابان.

طالما أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يحسب القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية فتجدر الإشارة هنا إلى أن هنالك مجموعة مقدرة من السلع والخدمات النهائية التي تنتج <u>ولا تحسب</u> وذلك لأنها لا تصل إلى السوق مثل خدمات ربات البيوت ومثل الإنتاج الزراعي الذي يقوم المزارع باستهلاكه.

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة محلياً خلال فترة زمنية معينة وهي <u>سنة عادة</u>.

عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم انتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

إلا أن قيمة خدمات متاجر بيع وشراء هذه السلع المستعملة فتدخل في تقدير الناتج المحلي للسنة الحالية.

أسئلة للنقاش:

* عرف الناتج المحلي الإجمالي

..... .

* تجاوز استخدام القيم السوقية في احتساب الناتج المحلي الإجمالي مشكلة ..... .
* مشكلة الاحتساب المزدوج تعني .....

..... و قد تم التغلب عليها باستخدام ..... أو ..... .

* هنالك مجموعة مقدرة من السلع والخدمات النهائية التي تنتج ولا تحسب في الناتج المحلي الإجمالي .....

لماذا؟ مثّل لهذه السلع والخدمات؟

تمنياتي لكم بالتوفيق ☺

أخيتكم : نصرون الزهراني

المحاضرة الرابعة قياس الناتج المحلي الاجمالي

مقدمه : يعزى الاهتمام الكبير بقياس الناتج المحلي الاجمالي الى كونه مؤشرا هاما للأداء الاقتصادي ورفاهيه المجتمع لذلك اصبحت دراسة تقدير وتوزيع الناتج المحلي تحتل مركزا بارزا في الدراسات التطبيقية بالنسبة لجميع الاقطار خاصه في حاله توفر الاحصائيات الدقيقة عن مختلف الفعاليات الاقتصادية

طرق قياس الناتج المحلي : يتم قياس الناتج المحلي الاجمالي بثلاث طرق هي:

طريقه الناتج Product Method طريقه الانفاق Expenditure Method

طريقه الدخل Income Method

طريقه الناتج Product Method : يتم في طريقه الناتج (Product Method) جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محليا في سنه معينه ويتم تقدير الناتج بضرب الكميه المنتجة من كل سلعه او خدمه في سعر الوحدة منها السائد في اسواق التجزئة

فاذا كان الاقتصاد ينتج سلعتين فقط بالكميات QAوQB التي تباع في الاسواق بأسعار PAو PB على التوالي يمكن حساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقه الناتج كما يلي : $\mathbf{GDP = P_A \times Q_A + P_B \times Q_B}$

وعموما يمكن صياغه المعادلة التالية لحساب الناتج المحلي لاقتصاد ينتج n من سلعة النهائية : $GDP = \sum_{i=1}^{n} P_i \times Q_i$

i = 1,2,3 ..... n.

اجمالي الناتج المحلي حسب نوع النشاط الاقتصادي :

النشاط الاقتصادي	2010*	النسبة من اجمالي الناتج المحلي
الزراعة ، الغابات ، الاسماك	39986	4.6
التعدين والتحجير - نفط وغاز	201433	23.1
التعدين والتحجير – أخرى غير نفطية	3125	0.4
الصناعات التحويلية – نفطية	21886	2.5
الصناعات التحويلية – غير نفطية	87867	10.1
الكهرباء ، الغاز ، الماء	16161	1.9
التشييد والبناء	60382	6.9
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	77190	8.9
النقل و التخزين والاتصالات	64745	7.4
خدمات المال والتأمين والعقارات – ملكية المساكن	55915	6.4
خدمات المال والتأمين والعقارات – أخرى	53342	6.1
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	33865	3.9
ناقص الخدمات المصرفية المحتسبة	16196 -	1.9-
منتجو الخدمات الحكومية	161801	18.6
اجمالي الناتج المحلي	**871643**	**100.0**

الناتج المحلي الاجمالي الاسمي حسب نوع النشاط للعام ٢٠١٠ م

القطر	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الناتج المحلي الاجمالي
المملكة العربية السعودية	%2	%66.9	%31.1	657,049

المصدر : صندوق النقد الدولي ٢٠١٣

طريقه الانفاق Expenditure Method : يقاس الناتج المحلي الاجمالي بطريقه الانفاق (**Expenditure Method**) وذلك عن طريق جمع الانفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة في الاقتصاد او الانفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعدالة :**GDP = C + I + G + X - M**

الانفاق الاستهلاكي : في مجموعه القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي يستهلكها الافراد ويشمل على ما ينفقه القطاع العائلي على السلع المعمرة كشراء سيارة او اثاث وغيره والسلع غير المعمرة كمختلف السلع الاستهلاكية هذا اضافه الى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب والمعلم والمهندس والكهربائي وغيرها .

الإنفاق الاستثماري: يقصد به " مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص ". أي انه الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتضمن ما يلي:

ا- شراء المعدات و الآلات بواسطة منشآت الاعمال .

ب- جميع الإنشاءات من مخازن ومصانع ومراكز تجارية.

ج- التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية.

الإنفاق الحكومي: يقصد به " مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة " وتشمل :

<u>الأنفاق الجاري</u> : ويشمل الرواتب والاجور وجميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة و خدمات.

<u>الأنفاق الاستثماري</u> : ويشمل نفقاتها على بناء البنية التحتية من طرق وجسور ومدارس ومستشفيات ..الخ.

انفاق التجارة الخارجية: يُعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحاً منه قيمة الواردات ". فإن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً أنما يصدر جزءاً منه يحصل عليها الأجانب مقابل أنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج القومي للدولة. من ناحية أخرى

تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج، وهو جزء يجب طرحه من الناتج المحلي الإجمالي وعلى ذلك يكون:-

صافي الصادرات = الصادرات – الواردات

الانفاق على الناتج الاجمالي السعودي للعام ٢٠١١ Expenditure on Gross Domestic Product :

البند	2011
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٤٨٩,٨٤٦
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٦٧٤,١٤٣
التغير بالمخزون	١٠٣,٧١٤
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	٥٧٤,٦٦٠
صادرات البضائع والخدمات	١,٤١٠,٧٠٢
أ- صادرات البترول	١,١٩,٠٥١
ب- صادرات البضائع الاخرى	١٧٦,٥٦٨
ج- صادرات الخدمات	٣٤,٠٨٣
واردات البضائع والخدمات	٧٤٢,٤١٥
أ- سلعية	٤٩٣,٤٤٩
ب- خدمية	٢٤٨,٩٦٦
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي	**٢,٥١٠,٦٥٠**

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

مكونات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الأنفاق (الإنفاق بملايين الدينارات في سنة ٢٠٠٣)

بنود الإنفاق	الإنفاق	GDP %
الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)	**5,808**	**%68.2**
الاستثمار الخاص (I)	**1,367**	**%16.1**
الإنفاق الحكومي (G)	**1,487**	**%17.5**
صافي الصادرات (X-M)	**-151**	**%-1.8**
الناتج المحلي الإجمالي GDP	**8,511**	**%100**

طريقة الدخل (INCOME METHOD) : يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها صافي الضرائب و إهلاكات الأصول الثابتة.

الناتج المحلي الإجمالي GDP عن طريقة الدخل =

مجموع دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب + الاهلاكات.

(صافي الفوائد = الفوائد المستلمة – الفوائد المدفوعة)،

(صافي الضرائب = الضرائب المدفوعة – الإعانات).

المدفوعات التحويلية: عند تقدير الناتج بطريقة الدخل يجب استبعاد المدفوعات التحويلية الحكومية، كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي وغيرها، باعتبارها دخولاً لا يقابلها إنتاج وذلك لعدم مشاركة أصحابها في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي. كما يجب استبعاد الدخول الناتجة عن هبات الأفراد لأقربائهم ، أو الناتج عن التبرع إلى الجهات الخيرية ، حيث أن هذه الدخول لم تدفع لقاء المساهمة في الإنتاج ، فهي تعتبر من المدفوعات التحويلية الخاصة.

الضرائب غير المباشرة (INDRECT TAXES) : من مشكلات تقدير الناتج المحلي بواسطة طريقة الدخل وجود الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة الإنتاج أو ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة.

تكون هذه الضرائب جزءاً من تكاليف الإنتاج تحتسب كإيراد للدولة مقابل ما تقدمه لقطاع الأعمال من خدمات عامة كالطرق والصرف الصناعي والأمن والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات في المناطق الصناعية. لذلك، يجب إضافة الضرائب غير المباشرة إلى مجموع دخول عناصر الإنتاج عند تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

الدعم غير المباشر (INDRECT SUBSIDIES): تقوم الحكومة في كثير من الأقطار النامية بسياسة دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية، مثل الخبز، من خلال توفير الطحين للمخابز بأسعار مخفضة. لذا يجب استبعاد مثل هذا الدعم غير المباشر (INDRECT SUBSIDIES) عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل.

إهلاكات الأصول الثابتة: يضيف المنتجون التكلفة السنوية لإهلاكات الأصول الثابتة إلى تكاليف عناصر الإنتاج الاخرى للتوصل إلى سعر البيع في الأسواق. لذا يجب عند حساب الناتج بطريقة الدخل إضافة تكلفة الاهلاكات إلى باقي مكونات التكاليف للتوصل إلى الناتج بسعر السوق.

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي؟ وماذا يستبعد ؟

** العمليات الغير سوقية Nonmarket Transactions وهي "العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود ".

* السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق، كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي هي سلع تمثل جزء من الناتج القومي ولكنها لا تجمع فلا بد من إضافته وتحسب قيمته على أساس أسعار مثيلاتها في السوق.

* الخدمات الشخصية المجانية والتي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت وهي خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج المحلي الإجمالي ولكنها لا تحسب لصعوبة حصرها والحصول على احصاءات عنها.

* الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع والأمن والتعليم هي خدمات لابد ان تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولكن لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق لأن كثير منها ليس له مثيل في السوق، ولذا تحسب على أساس تكلفتها.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل (مليون دينار في سنة 2003)

بنود الدخل	الدخل	GDA %
دخول العاملين	4,981	85.5
صافي الفائدة	449	5.3
دخول الإيجارات	163	1.9
أرباح الشركات	825	9.7
دخول المالكين للأعمال الصغيرة	577	6.8
زائدًا الضرائب غير المباشرة	808	9.5
ناقصًا الإعانات غير المباشرة	-200	-2.3
زائدًا إهلاكات الأصول الثابتة	908	10.6
الناتج المحلي الإجمالي	**8,511**	**100**

يوضح الجدول أعلاه أن عملية تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل تتطلب إضافة الضرائب غير المباشرة وتكلفة إهلاك الأصول الثابتة، واستبعاد الإعانات غير المباشرة، من أجل التوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. ويطلق على مجموع دخول عناصر الإنتاج، الدخل المحلي الصافي أو الناتج المحلي الصافي (Net Domestic Product) أو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عناصر الإنتاج.

تمنياتي لكم بالتوفيق ☺
أخيتكم : نصرون الزهراني

المحاضرة الخامسة
الحسابات القومية

الناتج القومي الإجمالي GNP :
الناتج القومي الإجمالي يشمل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة من الأفراد والشركات الوطنية سواء تم الانتاج في داخل أول خارج القطر (فتعتبر الأرباح المتحققة للاستثمارات في الخارج جزءاً من الناتج القومي الإجمالي ، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة داخل القطر جزءاً من الناتج القومي الإجمالي) .
لأجل التوصل إلى قيمة الناتج القومي الإجمالي ، لابد أن نأخذ في الاعتبار صافي دخل عوامل الإنتاج أو عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج مطروحاً منها عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المتدفقة من داخل الوطن إلى الخارج ، ويطلق عليه صافي عوائد عناصر الإنتاج (Net Factor Income-NFI)
GNP = GDP + NFI
لذلك فمن المتوقع أن يكون الناتج القومي الإجمالي (GNP) أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في القطر المعين أقل من عوائد الإنتاج الوطنية لذلك القطر في الخارج. حيث أن :
GNP = GDP + NFI

الناتج القومي الصافي (Net National Product-NNP) :
يقاس الناتج القومي الصافي بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاكات الأصول الثابتة. أي أن :
NNP = GNP – D
الدخل المحلي الصافي (Net Domestic Income-NDI) :
الدخل المحلي الصافي يتم الحصول إليه بطرح صافي الضرائب غير المباشرة وإهلاكات الأصول الثابتة من الناتج المحلي . أي أن :
NDI = GDP – [NIT + D]

الدخل الشخصي (Personal Income) :
الدخل الشخصي هو مجموع ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول دون اعتبار لمشاركتهم أو عدم مشاركتهم في الناتج المحلي الإجمالي ، وهو مقياس الدخل ذو الصلة المباشرة بتغيرات الإنفاق الاستهلاكي. وبناء على ذلك ، يتم التوصل إلى الدخل الشخصي على النحو التالي :
الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام) .

الدخل الشخصي المتاح (Disposable Personal Income) :
الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار . ويحسب الدخل الشخصي المتاح بطرح ضريبة الدخل الشخصي من الدخل الشخصي ، أي أن :
الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي .

ويوضح الجدول التالي صيغة مبسطة لكيفية التوصل إلى مفاهيم الدخل المختلفة ، ابتداءً من الناتج المحلي الإجمالي وإنتهاءً بالدخل الشخصي المتاح ، وتوزيعه بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار ، وذلك استناداً إلى بيانات تقديرية لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004 .
المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004 .

الفقرة	مليار دولار أمريكي
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	800
+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (NFI)	+ 10
الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	810
-أهلاك رأس المال الثابت	- 14
الناتج القومي الصافي	796
-الضرائب غير المباشرة	- 56
الدخل القومي	740
-ضرائب على أرباح الشركات	- 15
-الأرباح غير الموزعة	- 20
-استقطاعات الضمان الاجتماعي	- 5
-دخل الاستثمارات الحكومية	- 100
+ المدفوعات التحويلية	+ 20
+ الفوائد على الدين العام	+ 5
الدخل الشخصي	625
-ضريبة الدخل الشخصي	- 50
الدخل الشخصي المتاح	575

أمثلة محلولة :

بافتراض توافر البيانات التالية بالمليون ريال :

البند	القيمة	البند	القيمة
إهلاك رأس المال	180	معاشات التقاعد	40
ضرائب غير مباشرة	163	إيجارات	24
إجمالي الاستثمار	240	استهلاك قطاع عائلي	1080
أجور ورواتب	1028	ضرائب على الأرباح	65
إنفاق حكومي	365	أرباح غير موزعة	18
دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	97	صادرات	17
مدفوعات الضمان الاجتماعي	20	واردات	10
ضرائب مباشرة	40	أرباح موزعة	117
صافي عوائد عوامل الإنتاج	92	صافي الفوائد	20

المطلوب حساب كل من :

إجمالي الناتج المحلي :

بطريقة الإنفاق :

الانفاق الاستهلاكي الخاص + الاستثمار الخاص + الانفاق الحكومي + صافي الصادرات

(17 – 10) + 365 + 240 + 1080 =

= 1692

بطريقة الدخل :

دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب (الضرائب المدفوعة – الإعانات) + الإهلاكات

[(65 + 40 + 163) – 20 – 40] + 180 + 20 + 97 + (18 + 117) + 24 + 1028 =

= 1692

صافي الناتج المحلي :

الناتج المحلي الإجمالي – (الضرائب غير المباشرة + إهلاكات الأصول الثابتة)

(180 + 163) – 1692 =

= 1349

الناتج القومي الإجمالي :

الناتج الإجمالي المحلي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج

92 + 1692 =

= 1784

بافتراض توافر البيانات التالية عن اقتصاد ما (بالمليون ريال) :

البند	القيمة	البند	القيمة
أرباح موزعة	13	إجمالي الاستثمار	46
واردات	12	الصادرات	9
ضرائب غير مباشرة	22	الدخل الشخصي المتاح	190
ضريبة الدخل الشخصي	38	الادخار الشخصي	10
معاشات التقاعد	23	الاستهلاك الحكومي	84
		إهلاك رأس المال	52

المطلوب حساب كل من :

الناتج المحلي الإجمالي :

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

(12 – 9) + 84 + 46 + (10 – 190) =

(3-) + 130 + 180 =

= 307

الدخل المحلي الصافي :

الناتج المحلي الإجمالي – (صافي الضرائب غير المباشرة + إهلاكات رأس المال)

= 233 (52 + 22) – 307 =

الدخل الشخصي :

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل

الدخل الشخصي = الدخل الشخصي المتاح + ضريبة الدخل
228 = 38 + 190 =

- **إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي 850 مليون دولار وأن الناتج القومي الصافي لهذه الدولة يساوي 820 دولار فإن قيمة (30 مليون دولار) لهذه الدولة تمثل :**
  - حجم الضرائب المباشرة.
  - المدفوعات التحويلية
  - صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.
  - إهلاكات الأصول الثابتة.

- **إذا كان الناتج القومي الصافي هو 2500 والناتج القومي الإجمالي هو 3000 فإن إهلاك رأس المال يساوي :**
  - 5500
  - 500
  - -500
  - 1100

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – إهلاكات الأصول
2500 = 3000 – إهلاكات الأصول
الإهلاك = 500

- **إذا كان الدخل الشخصي يساوي 750 والأرباح الغير موزعة تساوي 50 والمدفوعات التحويلية للأفراد تساوي 100 والضرائب على أرباح الشركات تساوي 25 فإن صافي الدخل المحلي يساوي :**
  - 725
  - 775
  - 625
  - 675

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام)
750 = صافي الدخل المحلي – (25 + 50) + 100
صافي الدخل المحلي = 750 – 25 = 72

ابرار العويد

المحاضرة السادسة

تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي :
إن التحليل الاقتصادي لا يقتصر على دراسة التغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة ، بل يتعداها إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى ، وذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات ، وكذلك تحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين ، ونسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

الناتج المحلي النقدي والحقيقي :
يطلق على الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الجارية ، الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (Nominal Gross Domestic Product) (NGDP). ولما كان التقييم يتم باستخدام الأسعار الجارية فإن الناتج النقدي يعكس محصلة ما يطرأ من تغيرات حقيقية في الإنتاج وتغيرات نقدية في مستوى الأسعار.
وبمعنى آخر فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعكس بالضرورة زيادة حقيقية في الإنتاج وبالتالي تحسن في رفاهية المجتمع ، فقد تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة فقط عن ارتفاع في مستوى الأسعار ، الأمر الذي يؤثر سلباً على رفاه المجتمع.
لذلك فمن الضروري أن يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع ، وذلك بحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وتتطلب عملية حساب الناتج الحقيقي استخدام الارقام القياسية للأسعار. ونتناول في الجزء التالي كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) ومخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Delflator).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك :
وهو رقم قياس لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ولا يشمل أسعار باقي السلع والخدمات الأخرى. ويحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية (Market Basket) ، لسنة معينة يطلق عليها المقارنة أو السنة الجارية (Current Year) ، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس (Base Year).
سنة الأساس تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية ، ويضرب الناتج في مائة. فإذا وقع الاختيار على سنة 1992 كسنة أساس ، لأمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000 باستخدام الصيغة التالية :

$$\frac{\text{قيمة السلة السوقية في سنة } (2000)}{\text{قيمة السلة السوقية في سنة } (1992)} \times 100$$

ويتضح من الصيغة أعلاه أن الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس هو 100 دائماً.
مثال :
أفترض أن قيمة السلة السوقية في سنة 2000 قد بلغت 600 ريال ، بينما بلغت قيمة ذات السلة في سنة 1992 ، 400 ريال ، يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة 2000 كما يلي :

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة } 2000 = \frac{600}{400} \times 100 = 150$$

وتعني هذه النتيجة : أن الأسعار في سنة 2000 قد ارتفعت بنسبة 50% ، عما كانت عليه في سنة 1992 ، حيث يمكن الحصول على نسبة الزيادة أو النقصان في مستوى الأسعار بين سنة الأساس وسنة المقارنة بطرح 100 من الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة.
فلو كان الرقم القياسي للأسعار 85 في السنة الحالية لكان في ذلك دليل على انخفاض الأسعار بنسبة 15% عن مستواها في سنة الأساس.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لقياس نسبة التضخم :
يطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس معدل التضخم ، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي (Real Income) أو القوة الشرائية (Purchasing Power) للدخل النقدي.
ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب ، خاصة في الأقطار المتقدمة.
حيث تطالب نقابات العمال ، والتنظيمات النقابية الأخرى ، في مفاوضاتها الهادفة إلى حماية الأجور الحقيقية (Real Wages) لأعضائها ، بزيادة الأجور النقدية بنسبة تعادل الزيادة في نسبة الرقم القياسي لأسعار المستهلك .
حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times 100$$

قياس معدل التضخم في الأسعار (The Inflation Rate) :
يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) أيضاً في قياس معدل التضخم في الأسعار (The Inflation Rate). فإن زاد CPI من 120 في سنة 1990 إلى 150 في سنة 2000 ، يكون معدل التضخم (IR) في سنة 2000 هو :

$$IR = \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}} \times 100$$

$$IR = \frac{150 - 120}{120} \times 100 = 25\%$$

التحفظات على مدى دقة CPI كمؤشر للتضخم :

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في قياس معدل التضخم ، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية :

أولاً : التغيرات في الأنماط الاستهلاكية :
حيث أن سنة الأساس لا تتغير إلا كل عشر سنوات تقريباً. فإنه من الممكن تغير التركيبة النسبية للسلة السوقية الفعلية للمستهلكين ، حيث تزيد كميات السلع التي انخفضت أسعارها النسبية على حساب السلع التي ارتفعت أسعارها النسبية. وبذلك ، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يعتمد على سلة سوقية افتراضية ثابتة عبر الزمن يضخم من التكاليف الفعلية للمعيشة ويبالغ بالتالي في معدل التضخم.

ثانياً : ظهور السلع والخدمات الجديدة :
بقاء تركيبة السلع والخدمات المكونة لسلة السوق دون تغييرات لفترات يستبعد العديد من السلع والخدمات الجديدة من الدخول في السلة السوقية. وقد تكون بعض السلع الجديدة بدائل رخيصة لسلع السلة أو أن تنخفض أسعارها بعد فترة قصيرة من الترويج لها في الأسواق ، بينما لا يعكس الرقم القياسي ذلك لغياب تلك السلع من السلة السوقية ، وبالتالي يغالي الرقم القياسي في تقديره لمعدل التضخم بصورة غير واقعية.

ثالثاً : التحسن في نوعية المنتجات :
لا يأخذ الرقم القياسي لأسعار المستهلك التحسينات التي تطرأ على نوعية المنتجات بعين الاعتبار. وعادة ما تؤدي هذه التحسينات إلى ارتفاع في الأسعار يعكس التحسن في جودة المنتجات ، إلا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يفترض أن الزيادات في أسعار السلع المكونة لسلة السوق ناتجة فقط عن الارتفاع في معدل التضخم ، وليست بسبب التحسن في الجودة.

رابعاً : حسومات الأسعار :
لا يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك بصورة تامة الحسومات (التخفيضات) في الأسعار على الكثير من السلع التي تقدمها بعض المتاجر خلال مواسم معينة. ولما كانت نسبة كبيرة من الأسر يتسوقون بصورة شبه دائمة من المحلات التجارية التي تقدم حسومات في الأسعار ، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سيغالي في هذه الحالة أيضاً بالنسبة للزيادة الحقيقية في تكاليف المعيشة.

النمو الاقتصادي :

يقاس النمو الاقتصادي (Economic Grow) بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) من سنة لأخرى. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية والتقنية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة وارتفع نسبة معدلات استغلالها ، أو تحسنت تقنيات الإنتاج زاد معدل النمو الاقتصادي.
ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي :

معدل النمو الاقتصادي في سنة 2004 = $\frac{RDGP_{2003} - \mathrm{RGDP}_{2004}}{\mathrm{RGDP}_{2004}} \times 100$

فمثلاً ، إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العربي 800 مليار دولار في سنة 2004 ، بينما كان 750 مليار دولار في سنة 2003 ، يكون معدل النمو في سنة 2004 هو :

$\frac{800-750}{750} \times 100 = 6.7\%$

الناتج المحلي الإجمالي ورفاهية المجتمع :
يستخدم الناتج المحلي كمقياس لرفاهية المجتمع ويعتبر تقدير تقريبي نصيب الفرد من الدخل القومي. تحقيق التحسن في رفاهية أفراد المجتمع أمر يتطلب أن ينمو الاقتصاد بمعدل يفوق معدل النمو السكاني.
يقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية :

الناتج المحلي للفرد = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$

مآخذ على استخدام معدل الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية :
أولاً :
لا يعتبر الناتج المحلي مؤشراً دقيقاً لرفاهية المجتمع ، خاصة في الأقطار النامية التي يسود فيها الكثير من الخدمات المنزلية غير السوقية ، وتنتشر فيها مزارع الاكتفاء الذاتي ، حيث يستهلك الجزء الأكبر من الانتاج بواسطة الأسر المنتجة ولا يصل إلى الأسواق وبالتالي لا يحسب في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً :
تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم. إن زيادة الإنتاج المادي لا تعني بالضرورة زيادة رفاهية المجتمع إذا كانت على حساب إرهاق أفراد المجتمع بساعات عمل أطول.

ثالثاً :

لا يكشف الناتج المحلي عن طبيعة السلع المنتجة ومدى تأثيرها في رفاهية المجتمع. فالناتج المحلي يشتمل على بعض السلع التي تسبب تأثيرات ضارة على الصحة العامة ، كالصناعات الملوثة للبيئة. كذلك الحال بالنسبة للإنفاق العسكري ، بالمقارنة مع الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم ، وبرامج الرعاية الاجتماعية.

رابعاً :
لا يعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع. فكلما اتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، أنعكس ذلك سلباً على رفاهية الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

خامساً :
لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية. فالتقدم المادي الذي يتحقق نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي غالباً ما تصاحبه زيادة في معدلات التلوث البيئي.

سادساً :
تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.

سابعاً :
لا تعكس تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية ، كتجارة المخدرات والأسلحة غير المرخصة وغسيل الأموال وغيرها من النشاطات الاقتصادية الخفية حيث تشكل هذه الصفقات نسبة كبيرة من الناتج المحلي في بعض الأقطار.

ابرار العويد

المحاضرة السابعة
العرض الكلي و الطلب الكلي

مقدمة :

تعتبر العلاقة بين العرض الكلي (الناتج المحلي الاجمالي) ، و الطلب الكلي (الانفاق الكلي) ، بمثابة الاطار التحللي لدراسة كيفية التوصل الى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي .

العرض الكلي :

يمثل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) العرض الكلي في الاقتصاد و يتمثل ذلك في مجموع القيمة السوقية لكل ما انتج من سلع و خدمات نهائية في القطاعات الاقتصادية المختلفة الزراعية و الصناعية و الخدمية لاقتصاد معين خلال فترة عام .

العوامل المحددة للعرض الكلي :

تعتمد كمية الناتج المحلي الاجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على الموارد الاقتصادية المتاحة و المتمثلة في :

- عنصر الأرض
- كمية العمل
- كمية رأس المال
- المستوى القني السائد

و يمكن التعبير عن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و هذه العوامل الثلاثة بدالة الانتاج التالية :

$$Y = f (L , K , T)$$

حيث ان :

كمية العمل (L) ، و كمية رأس المال (K) ، و التقنية المتاحة (T)

- العلاقة بين الناتج الاجمالي (العرض الكلي) و كل من هذه العوامل **علاقة موجبة** ، فكلما زادت كمية العمل ، او كمية رأس المال (K) ، او تحسن المستوى التقني ، ازداد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .
- تعتبر كمية رأس المال و المستوى التقني ثابتة في المدى القصير ، اذ يحتاج تغيرهما الى فترة زمنية طويلة نسبياً ، لذلك ولأجل دراسة العرض الكلي ، لابد من التمييز بين العرض الكلي في الأمد البعيد (الأجل الطويل) و العرض الكلي في الأمد القريب (الأجل القصير) .

العرض الكلي في الأجل الطويل :

تعرف كمية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل بالناتج المحلي الاجمالي الكامن او الممكن (Potential GDP) ، الذي يعتمد على الاستخدام الكامل للقوة العاملة ، عند ثبات كل من كمية رأس المال ، و المستوى التقني .

في الأمد البعيد يكون الناتج الحقيقي الفعلي مساوياً للناتج الكامن ، نتيجة لتغير الأسعار و الأجور بنسب متساوية ، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطال الطبيعي (هو معدل البطالة في حالة الاستخدام الكامل) الذي يشمل البطالة الاحتكاكية و الهيكلية بينما تختفي البطالة الدورية .

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد :

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد (LRAS) يعكس العلاقة بين كمية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و مستوى الأسعار في الأمد البعيد عندما يتساوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP) مع الناتج المحلي الاجمالي الكامن (Y_P) و يكون المنحنى خطاً عمودياً ، حيث يبقى الناتج الاجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الاجمالي الكامن ، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار.

- الناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار ، نتيجة لتغير الأسعار و الأجور بذات النسبة ، ففي الأمد البعيد ، يتمكن العمال و مالكو عناصر الانتاج الأخرى من الحصول على المعلومات الكاملة عن أي زيادة في الأسعار ، مما مكنهم من المطالبة بزيادة في الأجور و اسعار عناصر الإنتاج الأخرى بنسبة مماثلة لنسبة الزيادة في الأسعار مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار . و يكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي .

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد :

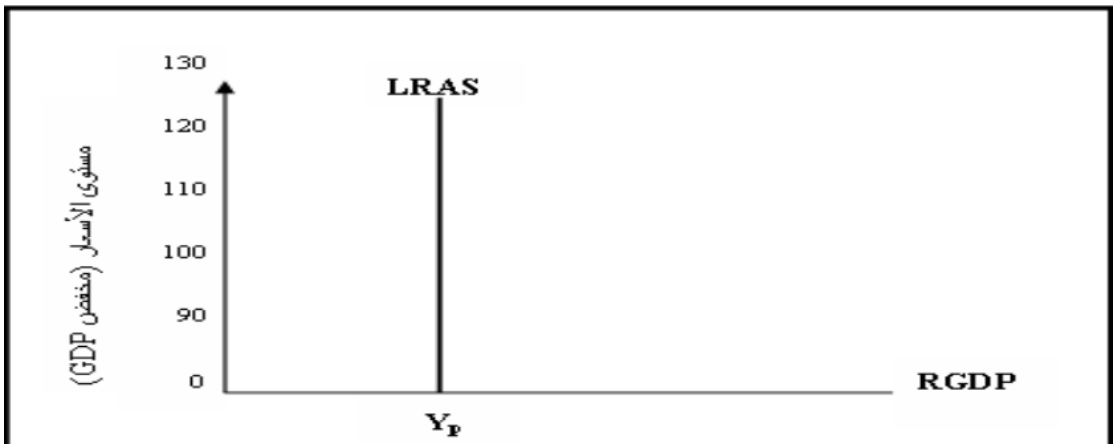

العرض الكلي في الأمد القريب :

يمكن تعريف الأمد القريب بالفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد او ينقص عن مستوى الناتج المحلي الاجمالي الكامن . وفي الوقت نفسه ، يرتفع او ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي .

- في المدى القريب ، يرتفع او ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي ، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار و الأجور الحقيقية . يفسر ذلك بتوفر المعلومات عن زيادة مستوى الأسعار للمنشآت ، وعدم توفرها للعمال ، فتزيد الأرباح الحقيقية ويزيد الناتج مع زيادة الأسعار ، والعكس في حالة انخفاضها .

منحنى العرض الكي في الأمد القريب :

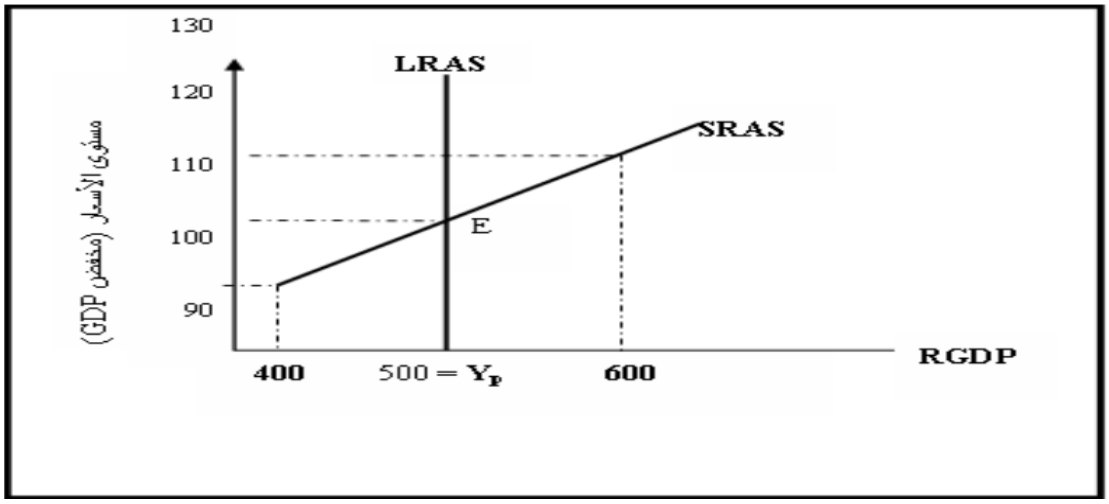

الطلب الكلي :

المكونات الرئيسة للناتج المحلي الاجمالي (GDP) عندما يقاس بطريقة الانفاق هي :

- الانفاق الاستهلاكي الخاص (C)
- و اجمالي الانفاق الاستثماري الخاص (I)
- و الانفاق الحكومي (G)
- وصافي الصادرات (X – M)

يمكن التعبير عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية :

$$Y\ (GDP) = C + I + G + (X - M)$$

ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته ، من أهمها :

- اولاً : مستوى الاسعار :

كلما ارتفع مستوى الأسعار ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، انخفضت كمية الناتج المحلي الحقيقي المطلوبة وذلك من خلال :

١- اثر الثروة

٢- اثر الاحلال

أثر الثروة : اذا ارتفع مستوى الأسعار ، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ، فسيؤدي ذلك الى انخفاض القيمة الحقيقية للثروة مما يضطر الناس الى زيادة حجم هذه المدخرات من خلال تخفيض الانفاق في الوقت الحاضر ، مما يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

أثر الاحلال : يتضمن اثر الاحلال تأجيل الاستهلاك في الوقت الحاضر من اجل الاستهلاك في المستقبل و من وجهة اخرى ، يؤدي ارتفاع الأسعار محلياً الى احلال السلع المستوردة محل السلع المصنعة محلياً ، مما يقلل من الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً : التوقعات

يتأثر الطلب الكلي بالتغيرات التي تطرأ على توقعات كل من :

الدخل : فتؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل الى زيادة الاستهلاك ، وخاصة من السلع المعمرة

معدل التضخم : يؤدي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في المستقبل الى زيادة الطلب الكلي وذلك لأن المستهلكين سيقبلون على زيادة مشترياتهم من السلع و الخدمات التي تعتبر أسعارها منخفضة نسبياً في الوقت الحاضر .

مستوى ارباح منشآت الأعمال : تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل الى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الانتاجية لمنشآتهم ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

ثالثاً : السياسات المالية و النقدية

يقصد بالسياسات المالية الأساليب التي تتبعها الحكومة للتأثير غير المباشر في الاقتصاد القومي من خلال التحكم في كل من الضرائب و الانفاق الحكومي ، **حيث يؤدي هذه الساسة الى :**

١- تخفيض الضرائب او زيادة المدفوعات التحويلية (أي زيادة اعانات البطالة و الرعاية الاجتماعية) وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

٢- تشكل المشتريات الحكومية من السلع و الخدمات جزءاً هاماً من الطلب الكلي .

السياسات النقدية ، التحكم في كمية النقود ومعدلات الفائدة بواسطة البنك المركزي بقصد التأثير على الاقتصاد القومي .

وتتم زيادة كمية النقود عن طريق توسع الجهاز المصرفي في الأقراض ، مما يؤدي الى زيادة كل من الانفاق الاستهلاكي و الانفاق الاستثماري مما يسهم في زيادة الطلب الكلي . اما التغير في سعر الفائدة ، فله تأثير سلبي على الطلب الكلي ، فارتفاع سعر الفائدة يشجع على خفض الانفاق الاستثماري الحقيقي وزيادة الادخار ، وبالتالي يؤدي الى نقص في كمية الطلب الكلي.

متغيرات الاقتصادي العالمي :

تؤثر تغيرات ظروف الاقتصاد العالمي على الطلب المحلي من خلال عاملين أساسيين هما :

- **سعر الصرف الأجنبي :** اذا انخفضت قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية اصبحت السلع الاجنبية اغلى نسبياً بالنسبة للمستهلك المحلي ، الذي يتحول في هذه الحالة الى شراء السلع الوطنية البديلة ، الأمر الذي يسهم في زيادة الطلب الكلي محلياً .
- **مستوى الدخل في الدول الأخرى :** يؤدي ارتفاع مستوى الدخل في الدول الأخرى ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، الى زيادة طلب تلك الدول على الواردات وبالتالي زيادة الطلب الكلي للدول المصدرة لها .

المحاضرة الثامنة
العرض الكلي و الطلب الكلي

الاستهلاك : يعد الانفاق الاستهلاكي اكبر مكونات اجمالي الانفاق في أي اقتصاد ، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الاجمالي في أي دولة لذلك تعتبر معرفة التغيرات في الاستهلاك (والادخار) الناتجة عن التغيرات في الدخل من المعلومات المهمة جداً للتعرف على التأثيرات التي تحدثها هذه التغيرات على الاستثمار و مستوى الاستخدام ، وبالتالي مستوى دخل التوازن الكلي في الاقتصاد .

دالة الاستهلاك : تعتبر النظرية التي جاء بها كينز بواسطة ما أسماه بالقانون النفسي حول العلاقة بين مستوى الدخل و مستوى الاستهلاك من اهم عناصر النظرية الحديثة لتحديد الدخل وتنص على " ان الأفراد يميلون الى زيادة استهلاكهم كلما ازدادت دخولهم ، ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل " اما الجزء المتبقي من الدخل فيتم ادخاره .

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الخطية التالية :

$$C = a + by$$

حيث ان : C = الانفاق الاستهلاكي

Y = الدخل الحقيقي

a = الاستهلاك المستقل عن الدخل

B = ميل دالة الاستهلاك

الميل الحدي للاستهلاك :

يطلق على (b) الميل الحدي للاستهلاك (MPC) و تعرف على انها نسبة التغير في الاستهلاك مع تغير الدخل وهي تقيس الزيادة في الاستهلاك لكل ريال اضافي في الدخل .

- تتراوح قيمة (b) بين الصفر و الواحد الصحيح ($0 < b < 1$) وهي موجبة لان العلاقة بين (C) و (Y) طرديه كما جاء في نظريه كينز ، واقل من الواحد الصحيح لافتراض كينز بأن الأفراد يدخرون جزءً من دخولهم .

(١) الدخل القابل للأنفاق Y	(٢) الاستهلاك C	(٣) الادخار S	(٤) الميل المتوسط للاستهلاك ١÷٢	(٥) الميل المتوسط للادخار ١÷٣	(٦) الميل الحدي للاستهلاك $b=\frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(٧) الميل الحدي للادخار $s=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$
٤٠٠	٤٦٠	-٦٠	١,١٥	-٠,١٥	٠,٧٠	٠,٣٠
٥٠٠	٥٣٠	-٣٠	١,٠٦	-٠,٠٦	٠,٧٠	٠,٣٠
٦٠٠	٦٠٠	٠	١,٠٠	٠	٠,٧٠	٠,٣٠
٧٠٠	٦٧٠	٣٠	٠,٩٦	٠,٠٤	٠,٧٠	٠,٣٠
٨٠٠	٧٤٠	٦٠	٠,٩٣	٠,٠٧	٠,٧٠	٠,٣٠
٩٠٠	٨١٠	٩٠	٠,٩٠	٠,١٠	٠,٧٠	٠,٣٠
١٠٠٠	٨٨٠	١٢٠	٠,٨٨	٠,١٢	٠,٧٠	٠,٣٠

الميل المتوسط للاستهلاك و الميل المتوسط للادخار :

يقصد بالميل المتوسط للاستهلاك ، نسبة ما ينفق من الدخل ، حيث ان :

$$\mathbf{APC} = \frac{C}{Y}$$

ويكون الميل المتوسط للاستهلاك اقل من واحد كلما ازداد الدخل عن مستوى التعادل ، كما يتضح من الأرقام المدرجة في العمود رقم (٤) من الجدول السابق .

اما الميل المتوسط للادخار ، فيقيس نسبة ما يدخل من الدخل ، حيث ان

$$\mathbf{APS} = \frac{S}{Y}$$

و الجدير بالملاحظة ان الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل بينما يزداد الميل المتوسط للادخار مع زيادة الدخل طالما ان مجموع كليهما يجب ان يساوي الواحد :

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{Y}{Y} = 1$$

الميل الحدي للاستهلاك :

يقصد بالميل الحدي للاستهلاك كما اوضحنا من قبل ، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار ريال واحد ويمكن ان يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

ويقيس الميل الحدي للاستهلاك (MPC) انحدار دالة الاستهلاك .

الميل الحدي للادخار :

اما الميل الحدي للادخار فانه عبارة عن التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد ، ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPS = s = \frac{\Delta s}{\Delta y}$$

ونجد ان : (MPC + MPS = 1)

وكذلك الحال بالنسبة للميل الحدي للادخار (MPS) ، حيث يقيس انحدار دالة الادخار .

يتضح من الجدول ان زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الاستهلاك وكذلك الادخار و بلاحظ من العمود (٣) ان الادخار كان سالباً بالنسبة للمستوى الأول و الثاني للدخل و يمكن تفسير هذه الحالة التي يتجاوز فيها الانفاق الاستهلاكي الدخل الحالي للأسرة ، بأن الأسرة في هذه الحالة اما ان تعتمد في جزء من انفاقها على المدخرات السابقة او ان تلجأ الى الاقتراض .

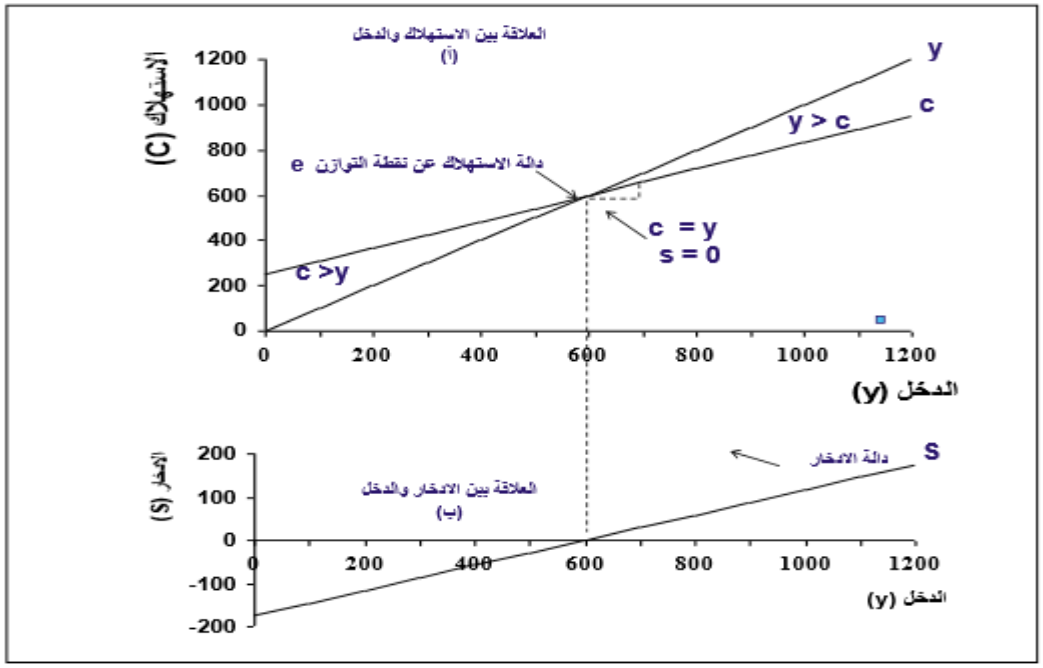

- في الشكل اعلاه ، يمثل ارتفاع خط الـ (45^0) المنطلق من نقطة الأصل مقدار الدخل ، و يطلق عليه خط الدخل (C = Y) ويمثل منحنى الاستهلاك (C) الأرقام المدرجة في العمود رقم (١) من الجدول السابق . ويوضح تقاطع هذا المنحنى مع خط الدخل نقطة التوازن (التعادل) ، التي يتساوى عندها الاستهلاك و الدخل (C = Y) ، حيث لا يوجد عند هذا المستوى أي ادخار (S = 0) .
- اما الى اليمين من نقطة التعادل (e) ، فيكون الانفاق الاستهلاكي اقل من الدخل ($C< Y$) ، وتمثل المسافة العمودية المحصورة بين منحنى الاستهلاك (C) وبين خط الدخل مقدار الادخار (S) اما الى الشمال من نقطة التعادل ، فيكون الانفاق الاستهلاكي اكبر من الدخل المتاح ($C> Y$) ، ويمثل الفرق بينهما ما يسمى بالادخار السالب أي السحب من المدخرات السابقة او الاقتراض .
- و لما كان الادخار هو الفرق بين الدخل و الاستهلاك ، وبما ان الاستهلاك يعتمد على الدخل ، لذلك فان الادخار يعتمد على الدخل ايضاً . وتسمى هذه العلاقة بين الادخار و الدخل بدالة الادخار

إذا كانت دالة الاستهلاك هي :	$C = a + bY$
فإن دالة الادخار في المقابل ستكون:	$S = -a + (1-b)Y$

المحاضرة التاسعة
العرض الكلي والطلب الكلي

الاستثمار :
الاستثمار يشكل الجزء الثاني الأكبر المكمل للطلب الكلي بعد الاستهلاك . يقصد بالإنفاق الاستثماري ، الإنفاق الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية جديدة ، سواء تم ذلك بالإنفاق مباشرة على اقتناء هذه الأصول أو بالإنفاق على شراء أصول مالية (أسهم أو سندات) جديدة.

الكفاءة الحدية للاستثمار :
تعتبر توقعات الأرباح أو معدل العائد المتوقع للاستثمار (Expected Rate of Return-r) المحدد الرئيسي لقرارات الاستثمار . ويسمى هذا المعدل بالكفاءة الحدية للاستثمار ، أو كما سماه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال ، وهو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار مساوي ا لمعدل الفائدة الحالي . إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي ، فسيكون من المربح القيام بالاستثمار.

العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) وإجمالي الاستثمار (I) :
بالرغم من تنافس المجالات الاستثمارية على الموارد المحدودة ، إلا أن بعضها يكون أكثر ربحية من غيرها .لذلك تقوم المنشآت بترتيب المشروعات الاستثمارية حسب معدل العائد المتوقع ، أي حسب مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار. ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية في الاستثمار للمشروعات التي تدر أعلى معدلات الربح.

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار :
بالإضافة إلى الكفاءة الحدية للاستثمار، تعتمد قرارات الاستثمار أيضا على تكلفة رأس المال (معدل الفائدة) ، والعلاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة والذي يمثل تكلفة التمويل . فيؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى انخفاض حجم الاستثمار .والعكس صحيح ، في حالة انخفاض معدل الفائدة ، حيث يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، كما يتضح من الشكل التالي.
منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال :

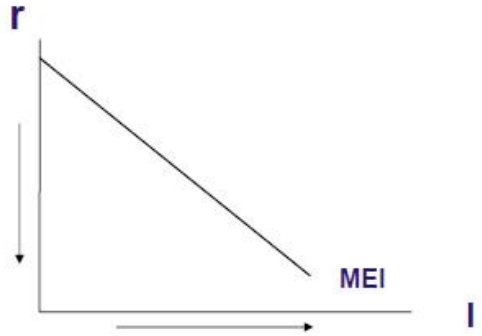

العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار :
تتأثر الكفاءة الحدية للاستثمار بعدة عوامل ، من أهمها العوامل الأربعة التالية :
١- **الطلب المتوقع :** يعتمد العائد الصافي المتوقع بالنسابة لاستثمار معين إلى حد كبير على الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لذلك الاستثمار . فكلما زاد الطلب على المنتجات وارتفعت أسعارها وانتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين وزاد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار.
٢- **التقدم التقني :** يؤدي التقدم التقني إلى خفض تكاليف الإنتاج ، وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار.
٣- **تكاليف الإنتاج :** تؤدي توقعات زيادة تكاليف الإنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار . ومن العوامل التي تؤثر عادة على تكاليف الإنتاج هي : الأجور ، وضريبة الأرباح ، وأسعار المواد الأولية وأسعار الأصول الرأسمالية.
٤- **رصيد رأس المال :** كلما ازداد رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية Capital Stock ازدادت الطاقة الإنتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة ، وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار.

اسئلة للمراجعة

- **إذا كانت معادلة استهلاك في دولة ما تأخذ الشكل التالي C = 80 + 0.75Y :**
  ١- حدد قيمة الميل الحدي للاستهلاك ؛ وضح ماذا تعني هذه القيمة ؟
  ٢- ماذا تمثل القيمة 80 .
  ٣- اشتق دالة الادخار.
  ٤- ارسم رسم كروكي (تقريبي) يوضح دوال الاستهلاك والادخار.

- **إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.7 ، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي 3000 مليون ريال ، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي :**
  أ- 1700مليون ريال
  ب- 2700مليون ريال

ت- 2100مليون ريال
ث- 3300مليون ريال

- **يعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته ، من أهمها :**
أ- .....
ب- .....
ت- .....
ث- .....
- **ناقش كيف يتأثر الطلب الكلي بالعوامل التي ذكرتها اعلاه.**

.....
- **يعرف الميل الحدي للاستهلاك (MPC) على أنه :**

.....
- **الكفاءة الحدية للاستثمار (بالكفاءة الحدية لرأس المال) تعرف على أنها:**

.....
- **ما هي العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار ؟**

.....
- **بين العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) واجمالي الاستثمار (I) :**

.....
- **بين العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار :**

.....
- **ما هو الفرق بين الأجل القصير والأجل الطويل ؟**

.....
- **ما المقصود بالمعدل الطبيعي للبطالة ؟**

.....
- **الناتج المحلي الإجمالي الكامن هو :**

.....
- **في المدى القريب يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن** .....
وذلك بسبب .....

توازن الاقتصاد الكلي : يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي على مستوى الاقتصاد.
تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين :
في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) .

يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج بتحقق شرط التوازن :
$Y = C + I0$
بإعادة ترتيب الحدود نجد أن:
$Y - C = I0$
$S = I0$
يقيس الطرف الشمال لهذه المتساوية الادخار ، أما الطرف الأيمن فيمثل الاستثمار .فتكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذ ا هي تعادل الادخار مع الاستثمار.

شرط التوازن (I=S) :
في الاقتصاد المغلق تكون مدخرات بعض أفراد المجتمع عبارة عن وحدات فائض Surplus Units يقترضها أفراد آخرون يمثلون وحدات العجز Deficiency Units ليقوموا بإنفاقها إما على سلع استهلاكية لا يتحقق معها الادخار على المستوى الكلي ، أو يقومون بإنفاقها على سلع استثمارية فتتحقق الزيادة في الادخار الكلي بما يتعادل مع الزيادة في الاستثمار الكلي . أي أن الادخار يكون مساوياً للاستثمار كشرط للتوازن في الاقتصاد المغلق

مدري مين لخصها :$

المحاضرة العاشرة
توازن الاقتصاد الكلي

يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي على مستوى الاقتصاد.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين :
في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) .

يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج بتحقق شرط التوازن :

$$Y = C + I0$$

بإعادة ترتيب الحدود نجد أن:

$$Y - C = I0$$

$$S = I0$$

يقيس الطرف الشمال لهذه المتساوية الادخار ، أما الطرف الأيمن فيمثل الاستثمار .فتكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذ ا هي تعادل الادخار مع الاستثمار.
ومن المفترض في هذا النموذج أن الاستثمار مستقل عن الدخل (لا يتأثر بالدخل) ، أما الاستهلاك فيفترض أن يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية البسيطة التالية : $C = C_a + b\ Y$
بتعويض معادلة الاستهلاك في شرط التوازن الأول نحصل على الدخل القومي التوازني *Y :

$$Y = C_a + bY = I_a$$

$$Y - bY = C_a + I_a$$

$$Y\ (1\text{-}b) = C_a + I_a$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)}\ (C_a + I_a)$$

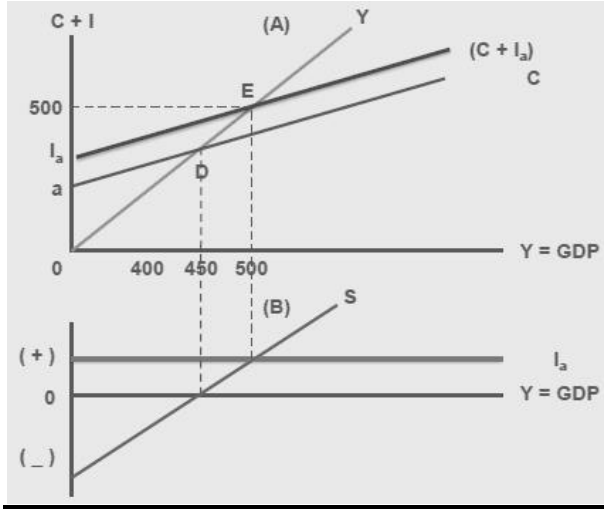

تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق					
(١) الدخل	(٢) الإنفاق الاستهلاكي المخطط	(٣) الادخار المخطط	(٤) الإنفاق الاستثماري	(٥) الطلب الكلي	(٦) التغير غير المخطط في المخزون
Y	C	S	I	C + I	Y-(C+I)
400	430	-30	30	460	-60
450	450	0	30	480	-30
500	470	30	30	500	0
550	490	60	30	520	+30
600	510	90	30	540	+60
650	530	120	30	560	+90

مضاعف الاستثمار :
يقصد بمضاعف الاستثمار أنه إذا زاد الاستثمار بقدر معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الإجمالي.
فزيادة الإنفاق الاستثماري تولد دخولا ا لمنتجي السلع الاستثمارية والعاملين والموردين في هذا القطاع في أول جولة . ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الدخول في هذه الجولة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بما يتناسب مع حجم الميل الحدي للاستهلاك (b) وبذلك تتولد دخولا ا جديدة. ينفق الجزء الأكبر منها عادة ويدخر المتبقي منها فيقترضه آخرون لينفقونه كذلك ، وتستمر هذه الموجات المتلاحقة ليكون الأثر النهائي زيادة في الناتج والدخل أضعاف حجم الزيادة الأصلية في الاستثمار.

قياس مضاعف الاستثمار :
حتى نتمكن من قياس أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل دعنا أولاً نشتق مضاعف الإنفاق الاستثماري ويتم ذلك من صياغة شرط التوازن السابق : $Y^* = \frac{1}{(1-b)}\ (C_a + I_a)$ ، ومنه : $\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-b)}$
وبما أن الميل الحدي للاستهلاك (b) أقل من الواحد الصحيح ، فإن قسمة الواحد على الميل الحدي للاستهلاك تكون دائماً أكبر من الواحد الصحيح ولذلك يطلق على هذا الكسر اسم المضاعف ، فالتغير في الدخل يكون في النهاية أضعاف مضاعفة للتغير في الاستثمار.

مثال :
لنفرض زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون دينار ، في اقتصاد ما وأن الميل الحدي للاستهلاك هو0.8=MPC فما أثر ذلك على دخل توازن الاقتصاد ؟

مضاعف الاستثمار = $\frac{\Delta}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-b)}$

$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-0.8)} = 5$

$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-0.8)} (100) = 500$

نلاحظ أن الدخل قد زاد بمقدار 500 مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة الأصلية في الاستثمار ، وذلك لأن المضاعف في هذا المثال قيمته خمسة.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات :

نفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات هي :

- القطاع العائلي (C).
- قطاع الأعمال (I).
- القطاع الحكومي (G).

ولنفترض أن الحكومة قد فرضت ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) على الدخل الشخصي.

يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي : $Y = C + I_a + G_a$

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية :

دالة الاستهلاك من الدخل المتاح : $C = Ca + b\ (Y-T)$

الضريبة : $T = tY$

باستخدام معادلتي الاستهلاك والضريبة في شرط التوازن :

$$Y = C_a + b\ (Y-T) + I_a + G_a$$
$$Y = C_a + b\ (Y-tY) + I_a + G_a$$
$$Y- b\ (Y-tY) = C_a + I_a + G_a$$
$$Y[1- b\ (1-t)] = C_a + I_a + G_a$$
$$Y^* = \frac{1}{(1-b)+bt} (C_a + I_a + G_a)$$

كمان مدري مين لخصها :$